

نداء للدفاع عن الحريات الفردية

خلال الثمان سنوات الأخيرة، وبعد المصادقة على دستور 2011 وإقرار عدد من القوانين المتقدمة، تتواصل انتهاكات الحقوق الفردية الأساسية للمواطنين والمواطنين المغاربة، وتسجل خروقات بهذا الخصوص.

إن دستور 2011 ينص على الحريات الأساسية، وديباجته تركز على المملكة وتشبثها بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليه عالمياً، وأيضاً التزامها بحماية وإشعاع مقتضيات حقوق الإنسان، والقضاء على كل أشكال التمييز ضد أي كان ومكافحتها

ولقد التزم المغرب، في نفس السياق، بإعطاء المعاهدات والمواثيق الدولية التي صادق عليها الأولوية على القوانين الداخلية، وإيضاً القيام، تبعاً لذلك، بإجراء الملاءمات اللازمة على صعيد التشريعات الوطنية وبالرغم مما سبقته الإشارة إليه أعلاه، فإن منظومة القانون الجنائي لا زالت تتضمن مقتضيات رجعية ومتأخرة عن التحولات التي شهدتها المجتمع المغربي، ولا تتسجم مع ما تحقق من مكتسبات دستورية وقانونية ومؤسسية عقب دستور 2011، ومن ثم هي تمثل مسا بحريات الأشخاص

بيت الحكمة، يأمل اليوم في مرافقة المواطنين والمواطنات، الفاعلين السياسيين، مختلف الشخصيات والقوى في المجتمع، وذلك للعمل معاً من أجل تعديل و تتميم هذه القوانين التي لا تتلاءم مع تحولات مغرب اليوم، وأساساً لا تتلاءم مع المقتضيات الدستورية والقانونية والمؤسسية الحالية

أن المغرب الذي نريد هو مغرب الدولة المدنية التي لا نكتفي بالتشخيص و النقد بل تشكل فاعلاً حقيقياً ذي قوة اقتراحية في دولة الحقوق و الحريات، لأن الإختيار الحر شرط أساسي للمواطنة التي هي أساس الديمقراطية؛

نحن، الموقعين على هذا النداء،

- نشير انتباه السلطات والرأي العام الوطني إلى أن هذه القوانين الجنائية لا تتلاءم أو تستجيب للتطلعات والديناميات المواطنة، وذلك لكونها لا تحترم حرية التعبير وحرية المعتقد، وغير منسجمة مع أحكام المعاهدات والمواثيق الدولية التي أقرها المغرب، ومع روح دستور 2011
- نطالب باحترام الأدواق والقناعات والمعتقدات والآراء واختيارات العيش لكل شخص أياً كانت، كما نؤكد ألا أحد له الحق في استهداف شخص آخر بمربر كون التعبير عن الأدواق والقناعات والاختيارات الفردية مس مشاعره الخاصة أو اختياراته المختلفة
- ونجدد التذكير على كون المواثيق والمعاهدات الدولية، التي تحمي الحريات الفردية، تسمو على تشريعات الدول التي صادقت عليها بما فيها المغرب



بيت الحكمة
○◦◦+ ◦H ٤٤٩٤○
Bayt Al Hikma

-ندعو إلى تغيير القوانين الجنائية المناهضة للحرية والتي تركز انتهاكا للحريات الفردية نعلن هيكلية (لجنة المتابعة للدفاع عن الحريات الفردية)، والتي ستتولى تنسيق التفكير والمبادرات لصياغة مقترحات تعديل القوانين ذات الصلة بالحريات الفردية، على غرار المقترحات المتعلقة بوقف الحمل الإرادي، حق امتلاك الجسد وغير ذلك، وذلك في إطار حق التقدم بملتمسات التشريع بحسب أحكام الفصل 14 من الدستور، والقانون التنظيمي رقم: 14-64

- ندعو كافة المواطنين و المواطنين، الفاعلين السياسيين، مختلف الشخصيات وقوى المجتمع المدني إلى دعم هذا الملتزم كوسيلة حضارية و فعالة من أجل تعديل و تتميم هذه المقترحات القانونية المجرمة للحريات الفردية
:للتوقيع على هذا النداء، إبعث كلمة
أوقع

: على البريد الإلكتروني التالي

appel.libertesindividuelles@gmail.com